فان هاتين المشكلتين، السكن والعمل، ظلتا تشكلان ازمة دائمة يعاني منها المهاجرون الجدد، واستغلتها الاحزاب السياسية الصهيونية كمادة دعائية ضد الاحزاب الحاكمة. فقد قال شمعون بيرس، زعيم تجمع المعراخ ـ عندما كان في المعارضة ـ عشية انتخابات الكنيست الحادي عشر، سنة ١٩٨٤: «اقترفت حكومة الليكود خطأً كبيراً، حيث وضعت موضوع الهجرة في الزاوية، ولم تطرح تحديات وطنية جديدة... وان حوالى عشرين الف مهاجر ينتظرون في مراكز الاستيعاب، منذ سنوات عديدة، دون الحصول على حلول سكنية» (هآرتس، ٢٠/٧/١٩٨٤). كما ذكر باروخ ميزري انه «تم اسكان ٤٢ عائلة من المهاجرين، غالبيتها من الأكاديميين، في حي جديد كوهين، الذي تم ترميمه في حولون، قرب تل ابيب. ومن زيارة الحي يتضح ان الشقق التي تم وضعها تحت تصرف المهاجرين، هي قديمة ومهجورة... مما يضطر عائلات المهاجرين إلى الهجرة من الحي» (**معاريف**، ٥/٣/١٩٨٤).

وقد حاولت حكومة شامير (الليكود)، في العام ١٩٨٤، حل مشكلة الضائقة السكنية التي يعاني منها المهاجرون الجدد. فقد طلب شامير من نائبه دافيد ليفي ومن وزير الاستيعاب اهرون اوزان (تامي) العمل من أجل ايجاد حل لمشكلة السكن التي يعاني منها المهاجرون الجدد. وذكرت صحيفة هآرتس (٢/٢/١٩٨٤) التي نقلت الخبر «ان هناك ٢٢ الف مهاجر ما زالوا يقيمون في مراكز الهجرة... وان شامير فوجئ بتاريخ ١/٢/١٩٨٤، عندما علم ان هناك مئات العائلات في فرنسا والأرجنتين قد أجّلت هجرتها بسبب نقص المساكن».

وقد كتب اسحق شور في صحيفة عل همشمار (١٢/٤/١٩٨٤)، الناطقة بلسان حزب مبام المعارض، عن تقصيرات الليكود في مجالات الهجرة والاستيعاب. فحّمل حكومة الليكود ووزارة الاستيعاب ووزارة الاسكان المسؤولية في عدم توفير المساكن للمهاجرين الجدد، مما يدفعهم إلى النزوح وقال: «ان النقص في الشقق يسبب ضرراً كبيراً للهجرة. وهل فكر احد اعضاء الحكومة، يوماً، بمغزى حقيقة ان المهاجرين المحتملين من البلدان الغنية او من الاتحاد السوفياتي ما زالوا يتلقون الرسائل من رفاقهم وافراد عائلاتهم في اسرائيل بحيث ان العنوان ما زال مؤقتاً منذ سنوات عديدة؟». (**المصدر نفسه**).

وعن مشكلة الحصول على العمل، فان البطالة المتزايدة نتيجة الازمة الاقتصادية تحد من امكانية حصول المهاجر على فرص عمل تتناسب وتخصصه أو تدر عليه دخلاً يتناسب مع مستوى ارتفاع الاسعار. فقد ذكرت صحيفة معاريف (٢١/٢/١٩٨٥) على سبيل المثال «ان عدد العاطلين عن العمل في المرافق الاقتصادية يزيد على ١٠٠ الف شخص... وان نسبة البطالة ارتفعت من ٤,٥ بالمئة في العام ١٩٨٢ الى ٥,٩ بالمئة في العام ١٩٨٤». وذكرت صحيفة دافار (٢١/٢/١٩٨٥) انه «يستفاد من تقرير لجنة البطالة الذي نشر بتاريخ ٢٠/٢/١٩٨٥، بأن عدد العاطلين عن العمل في مدن التطوير قد ارتفع، حتى بداية العام ١٩٨٥، إلى ١٢ الف شخص، أي ١٠ بالمئة من الطاقة البشرية».

ففي مثل هذه الحال، كيف يتم استيعاب المهاجرين الجدد في مجتمع تسود فيه البطالة؟ والتي يتوقع ازديادها بعد اكمال الانسحاب الاسرائيلي من لبنان وتسريح جنود الاحتياط.

إلى جانب هاتين المشكلتين، هناك مشكلات كثيرة اخرى تواجه المهاجر الجديد، منها الاكراه الديني تحت شعار اثبات من هو اليهودي، التي ظلت الاحزاب الدينية والاوساط اليمينية في الاحزاب الصهيونية الاخرى تؤكد ضرورة تكريس وجهة نظر الحاخامية الرئيسة في اسرائيل حول تحديد من هو اليهودي. وقد علقت صحيفة هآرتس (٢/١/١٩٨٥) على محاولة ١٢ عضو كنيست من مختلف الاحزاب لتقديم اقتراح قانوني الى الكنيست بشأن تحديد من هو اليهودي، فكتبت: «لا يجوز لحفنة من اعضاء الكنيست ان تتجاوز كل ما يريده الشعب في اسرائيل وفي الخارج، ان التعديل المقترح على القانون الاسرائيلي القائم بشأن من هو اليهودي، سوف يؤدي إلى زرع التفرقة بين اسرائيل وبين اليهود في الخارج».

ويلعب الاضطراب الأمني دوراً كبيراً في التقليل من اقبال يهود العالم على الهجرة إلى اسرائيل نتيجة ما تقوم به من اعتداءات متكررة على البلدان العربية المجاورة لها. هذا بصورة عامة، اما فيما يتعلق بانخفاض معدلات الهجرة في العام ١٩٨٤ ـ دون يهود اثيوبيا ـ فالامر يعود، بدرجة او باخرى، الى الغزو